

المواطنة والمشاركة السياسية في العراق الجديد

م.م. أسعد طارش عبد الرضا

وحدة البحوث والدراسات السياسية

المواطنة الديمقراطية أساس تكامل المجتمع العراقي

منذ تشكل الدولة العراقية الحديثة عام 1921، ظل المجتمع العراقي يعاني من مشكلات متعددة، أفضت إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، فالعراق بلد متعدد ومتنوع قوميا ودينيا ومذهبيا. إن التعدد في التكوين الاجتماعي بوصفه ظاهرة اجتماعية وتاريخية قلما يخلو منها مجتمع، وهي ليست بحد ذاتها مصدرا لحالة الانقسام والتناحر في أي مجتمع من المجتمعات، إلا أن التعامل غير السليم قانونيا وسياسيا واجتماعيا مع ظاهرة التعدد هو السبب في إنتاج وإعادة إنتاج الأزمات والتوترات، ففي الوقت الذي نجحت فيه أغلب الدول المتقدمة في إرساء أسس وقواعد حضارية لحل مثل هذه المشكلة وتحويلها إلى عنصر قوة وثراء، لا تزال خطى العديد من البلدان النامية متعثرة في هذا الاتجاه، والعراق أحد هذه الدول. ويعد المجتمع العراقي من بين المجتمعات ذات التركيبة المتنوعة قوميا، دينيا، اثنيا. حيث ينقسم دينيا بين المسلمين والمسيحيين واليهود والصابئة والايدييين، ومذهبيا إلى الشيعية والسنة، وقوميا إلى عرب وكرد وتركمان وکلدوآشوريين، مع ضرورة الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من العراقيين هم من المسلمين، وتعتبر قوميتا والکرد القوميتين الرئيسيتين في البلاد. وقد ظل هذا التنوع محكوما بالفسر والإكراه وبشكل خاص خلال فترة حكم البعث الممتدة لحوالي أربعين عاما، فالعراق كبلد كان موحدا إلا أن ذلك التوحد كان حصيلة لسياسة القهر وإرهاب الدولة والقمع المنظم والحروب الداخلية والخارجية التي قادت البلاد من أزمة إلى أخرى وراح ضحيتها الكثير وكذلك إهدار الأموال والثروات في ظل عسكرة الدولة والمجتمع، وبالتالي لم يكن هذا التوحد حصيلة الرضا والطوعية والتعايش الحر الديمقراطي بين المكونات الاجتماعية قوميا ودينيا.

وعليه فأن المعالجات لتلك المشكلات تتطلب إرادة سياسية تدرك جيدا مدى وحجم التحديات مع ضرورة الاحتكام إلى الحس بالوطنية وتوافر القناعة لدى كل من

النخب السياسية بأن الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي ضرورة للخروج من تلك الأزمات والمشاكل وان تأجيل ذلك معناه المزيد من التفتت والانقسام وتبديد الطاقات. وتعتبر المشاركة السياسية احد أهم الحلول يتمثل ببساطة في تقوية المؤسسية والنهج الديمقراطي على مستويات العمل والنشاط المختلفة، ذلك لأن المؤسسية تقدم البدائل المدروسة والمنطقية للتعامل مع العدد الأكبر من مشكلات العمل والحياة. وبعد دراسة مطولة أجراها روبرت دال عن المعايير الأساسية للديمقراطية في المجتمع، توصل إلى مفهومين هامين هما:

1- المشاركة الفاعلية

2- الفهم المتطور

فالأول يعنى بمشاركة المواطنين بشكل متساو، والآخر يتطلب أن تكون آليات القرار الديمقراطي من الأهمية بمكان في المجتمع حيث يطلب المواطن معرفة معاني النتائج المترتبة على اتخاذ أي قرار من السلطة وصناع القرار، ومن هنا يتزايد الاهتمام بالمفهوم المعاصر وهو ديمقراطية المشاركة. ويقف في جوهر هذا الفهم مبدأ المواطنة الذي عرفته دائرة المعارف البريطانية بأنه (علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما يتضمن تلك العلاقة من واجبات وحقوق) وهذا يعنى أن المواطنة هوية مشتركة تعمل على اندماج فئات المجتمع على أسس قانونية صحيحة ومقبولة من الجميع. ويمكن تحديد المضامين الأساسية التي يمكن أن يحتويها هذا المبدأ في: أولاً: المساواة الكاملة بين فئات المجتمع بغض النظر عن الجنس واللون والمذهب.

ثانياً: المشاركة الفاعلة في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثالثاً: الإقرار بالتنوع والتعدد واحترام الرأي الآخر.

رابعاً: البعد الاجتماعي وتقليص التفاوت في المعيشة والمكانة الاجتماعية.

ويتضح مما سبق أن المواطنة تشكل البنية الأساسية للنسيج الاجتماعي المتكامل بغض النظر عن اختلافات الأفراد - المواطنين الطبقية والثقافية والعقائدية والدينية. ويتجلى ذلك بالتقيد بأنظمة المجتمع وقوانينه وتحمل المسؤوليات تجاهه، كما تضمن

المواطنة حق كل مواطن في العمل والعيش المشترك في إطار التآخي والتعاون دون تمييز في الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويتحقق ذلك في إطار عقد اجتماعي بمقتضى توافق مجتمعي يتم بمقتضاه اعتبار المواطنة مصدر الحقوق ومناطق الواجبات بالنسبة لكل من يحمل جنسية الدولة دون تمييز ديني أو عرقي ومن ثم تجسيد ذلك التوافق في الدستور، لنجد أن المفهوم الأسمى للمواطن يلتقي مع المفهوم الأسمى للإنسان وأن نوع المواطنة في دولة ما هو إلا انعكاس للنضج السياسي والرقي الحضاري وللتطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

ولو نقلنا كل ما مر ذكره إلى العراق في مرحلته الراهنة نجد أن ترسيخ مبدأ المواطنة الديمقراطية من المتطلبات الأساسية لإنجاح إعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس صحيحة كخطوة عملية نحو بناء مجتمع متكامل ومتجانس في بلد هو بأمس الحاجة إليهما. وإن نقطة البدء في إعادة البناء هذه هي قبول الآخر والأخذ برأيه ومراعاة خصوصيته في الاعتبار وذلك على أساس ثقافة التسامح والانفتاح وبتث الثقة بين الأفراد والجماعات والمكونات لمعالجة المشكلات، وإن تسبق إشاعة القناعة لدى أفراد المجتمع على أنهم مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، شركاء في الوطن. وتؤكد المتابعة السريعة من التاسع من نيسان 2003 وحتى الفترة الراهنة أن الشعب العراقي حقق بفضل نضالاته جملة من الانجازات الهامة والخطوات العملية الملموسة على طريق إعادة بناء الدولة والمجتمع على وفق أساس المواطنة، وتمثلت أبرز محطاتها في تشكيل مجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة وصدور قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ونقل السيادة وتشكيل المجلس الوطني العراقي وصدور الدستور الدائم 2005 ، وإجراء الانتخابات النيابية لتشكيل البرلمان (مجلس النواب) والحكومة الدائمة لعامي 2005 ، 2010، فضلا عن انتخابات مجالس المحافظات في العام 2009 إلى جانب المكاسب المتحققة على صعيد الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية وحرية الرأي والتعبير ووسائل الإعلام وغيرها. وعليه لا يمكن للمجتمع العراقي أن يبقى متماسكا ولا يمكن للعراق أن يبقى متماسكا وموحدا وقويا إلا

في إطار نوع من التعايش السلمي الطوعي والشراكة في الوطن وضمن حق المشاركة السياسية للأفراد لا أن تكون حكرًا على فئة أو فئات معينة دون أخرى.

الإدارة والمشاركة

إن إشاعة المشاركة الحقيقية والفاعلة من أدوات الإدارة الصالحة والناجحة للدولة والنظام السياسي وهي من مستلزمات المقاربة الإدارية التحتية التي تعتمدها عملية البناء الديمقراطي الذي يؤمن بالإنسان كقيمة ودور ورسالة ويؤمن بالأمة كوجود حقيقي أصيل لا يمكن القفز على إرادتها وسيادتها. وأيضًا المشاركة تعتبر من أهم استحقاقات المواطنة وفروضها العملية، وبانتفائها لا يكون للمواطنة من معنى، ولا تعدو أن تكون السلطة عندها سوى قوة استعباد لرعايا الدولة. فلا معنى للمواطنة دون أن يتمتع المواطن بأمرين أساسيين هما: المشاركة في الحكم، والتمتع بحياة كريمة في حدها الأدنى. فلا جدوى من العمل على تحويل الأفراد إلى مواطنين ما لم يعطى المواطن الفرصة الكاملة للمشاركة في الحكم، والمشاركة السياسية هي جوهر الديمقراطية، ومن هنا جاء التلازم بين الديمقراطية والمواطنة. وتتحقق المشاركة السياسية فضلًا عن التعبير عن الرأي والانخراط في العمل السياسي العام بالمشاركة في اختيار الحكام والممثلين عبر الانتخابات الحرة العامة النزيفة والدورية وليست المشاركة منحة من الحاكم إنما حق للمواطن باعتبار أن الأصل في الحكم أنه للناس وليس الحاكم المنتخب سوى جهة مكلفة من قبل الناخبين في إدارة الحكم وممارسته.

المشاركة والدستور

وفرت عملية كتابة الدستور فرصة فريدة لإعادة بناء الدولة العراقية من حيث هي نظام للحكم (مؤسسات الحكم وسبل عملها) ومن حيث هي أمة - دولة (مشاركة كل الجماعات الاثنية والدينية والقومية على قدم المساواة). وتفتح هذه الفرصة الباب أمام ضمان مستقبل ومصالح كل تلك الجماعات ببلورة رؤية مقبولة وموحدة من شأنها أن تسهم في إرساء السلام والاستقرار. نعرف أن المشاركة في الاستفتاء سجلت ارتفاعًا ملحوظًا (63% من الناخبين المسجلين) بالقياس إلى الانتخابات التأسيسية (58%) وانتهى الاستفتاء بإقرار الدستور بنسبة 78% من أصوات المقترعين. ويعد

الدستور الدائم الجديد أول وثيقة قانونية تصاغ على يد جمعية تأسيسية منتخبة منذ العام 1924، كما أن الفراغ من كتابة الدستور يشكل نقطة انعطاف في تاريخ العراق الجديد في مجرى الانتقال من الحكم شديد المركزية مرورا بخراب ونزاعات ما بعد الحرب وصولا إلى تأسيس حكم دستوري تمثيلي (برلماني). غير أن هذا الدستور يفتقر إلى وسائل حماية قواعده كما انه ينطوي على مواد غامضة ومتناقضة كثيرة تتعلق بنواظم الحريات السياسية، ودور الدين، وحقوق المرأة، ووضع الأقليات، واستقلالية المجتمع المدني، كما يتضمن الدستور نقاطا خلافية بصدد الفدرالية وتوزيع الموارد الطبيعية، أو ثغرات في وجود المؤسسات والمفوضيات مثل مجلس الاتحاد (النصف الثاني الجديد من البرلمان). وتأسيسا على ما تقدم نقول إن الديمقراطية اليوم مطلب جماهيري عام لا يمكن العدول عنه بالنسبة للجماهير العراقية ونخبها، وأن الديمقراطية المطلوب تحقيقها فكرة ونظاما تقوم على المساهمة والمشاركة لا على التأييد والموافقة، فالأخيرة لا تقر بالمشاركة المجتمعية بين المختلفين في صناعة القرار السياسي، إنما تترك عملية صنع هذا القرار واتخاذها بيد فرد، أو أقلية، ثم يستخدم هذا الفرد أو تلك الأقلية أساليب الترغيب والترهيب لكسب التأييد الشعبي والموافقة الجماهيرية على قراراته واعتبار هذا التأييد وتلك الموافقة آلية وحيدة لممارسة الديمقراطية.

طبيعة المشاركة في الحياة السياسية العراقية

إن الساحة السياسية العراقية امتلأت بالعديد من الأحزاب والحركات بصورة جعلت الأفق السياسي للمواطن العراقي في حالة من الحيرة وعدم الاتزان النفسي لإبداء ميوله السياسية نحو هذا الحزب أو ذاك. وإن اعتبرنا أن التعددية الحزبية، وهذا الكم الواسع من الأحزاب، هو بمثابة حالة صحية في المدى القريب، ولكنه سيكون عبئا سياسيا واضحا على خيارات المواطن العراقي في المستقبل المنظور. من ناحية ومن ناحية أخرى تنتظر الأحزاب والتيارات السياسية التي همشت في الحياة السياسية الراهنة، بنوع من الامتعاض والقلق، لأنها ترى أن الأحزاب المستأثرة بزمام الأمور ليست هي وحدها من سعى إلى إسقاط النظام السابق.